# رِهَانَاتُ التَجْدِيدِ فِي عِلْمِ المَقَاصِدِ

## أسئلة التأصيل وآفاق التطوير

## INNOVATION IN SCIENCE MAQASID ROOTING AND DEVEELOPMENT QUESTIONS--

د. أحمد ذيب[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

AHMED25DIB@GMAIL.COM

تاريخ الوصول 2021/01/19 القبول 2021/03/10 النشر على الخط 2021/10/30

Received 19/01/2021 Accepted 10/03/2021 Published online 30/10/2021

**ملخص:**

منذ ظهور موافقات الشاطبي واتصال العِنَايةِ بمباحثها وقضاياها، أضحتْ « المقاصد » معرفة حاضرة وفاعلة في ساحة الفكر الإسلامي.

غير أنه وبعد تراكم الأبحاث الوصفية في هذا الفرع المعرفي، وطغيان التأليف المحوري (التجزيئي) على أكثر موضوعاته؛ فقد لَجَّ الدَّاعِي إلى طرح الأسئلة المناهجية المتعلّقة بآفاقِ ترقيتهِ وسُبلِ ترشيدِه.

**والسُّؤَال الذي يُشغلنا أكثر في هذه الورقة هو سؤال الأَيْنِيَة:**

- ✓ أين وصل الورش العلمي التجديدي في علم المقاصد ؟
- ✓ وفي أيِّ اتجاه ينبغي توجيهه ؟

**الكلمات المفتاحية:** مقاصد الشريعة– التجديد– الاجتهاد المقاصدي– مناهج البحث.

**Abstract**:

Since the emergence of the book Al-Mawwafaat by Imam Al-Shatibi, the science maqasid has become important in Islamic studies

However, after the abundance of descriptive research in this science, methodological questions should be put forward

The important question in this study:

- ✓ Where did the process of renewal arrive in the science of maqasid?
- ✓ In which direction should he go?

**Keywords**:. Maqasid al-sharia - Innovation - Maqasid ijtihad - Research methods.

[1]– المؤلف المرسل: أحمد ذيب البريد الإلكتروني: AHMED25DIB@GMAIL.COM



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 1. مقدمة:

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الكريم، وبعد:

فمنذ ظهور موافقات الشاطبي واتصال العِنَايةِ بمباحثه وقضاياه، أضحتْ « المقاصد » معرفة حاضرة وفاعلة في ساحة الفكر الإسلامي.

غير أنه وبعد تراكم الأبحاث الوصفية في هذا الفرع المعرفي، وطغيان التأليف المحوري (التجزيئي) على أكثر موضوعاته؛ لَجَّ الدَّاعِي إلى طرح الأسئلة المناهجية المتعلّقة بآفاق ترقيته وسُبل ترشيده.

وإذا كان البحث في تظهير مقاصد العلم وأغراضه الوظيفية من آكد متطلبات المعرفية المعاصرة، فإنَّ إثارة سؤال المنهج والابستمولوجية، لهو من أوجب الواجبات، وآكد المهمات؛ فهو داخل في معنى **التفقّد الواجب** الذي أشار إليه القرافي[1]، اعتبارًا بما يتطلبه هذا التساؤل من حفر عميق في البناء المنطقي للعلم، ومُعايرة أُسسه المنهجية ومقاصده الوظيفيّة.

ولئن كان هذا النوع من الدرس قد نال حظّه في بعض القطاعات المعرفية ( كالفقه، والأصول، والتفسير) فإنَّ مجال « المقاصد » ما يزال بحاجة إلى طرح المزيد من الأسئلة حول هُويته، ووظائفه، وخصائصه.

فهناك تساؤلات كثيرة يُواجهها الباحث في المعرفة المقاصدية، تساؤلات تضفي على هذا العلم هالة من الغموض والشك والتعقيد، ولكنّها تساؤلات مُثبتة ومُؤكِّدة لأهمية هذا العلم وضرورته وليست نافية له ومُشكّكة في أهميته.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تفترض الدراسة أنَّ معيار تطوّر وفاعلية أيّ علم، منوط أساسًا بمدى انفتاحه وتأثيره في العلوم القريبة منه من جهة، وبمدى فاعليته المنهجية والوظيفيّة من جهة ثانية.

كما تفترض الورقة أنَّ العلم الذي يُغَيِّر من إشكالاته ويُطوّر من أسئلته سيغدو أكثر منهجية واتساقًا، سيما إذا علمنا أنَّ أكثر العلوم الشرعية ظهرت نتيجة لأغراض مناهجية.

### 1-1- أهداف البحث ومَراميه:

يهدف البحث **أولاً** إلى تعزيز التفكير في تأهيل المعرفة المقاصدية وترقيتها.

ويهدف **ثانيًا** إلى نَضْد الأنساق العلمية في المعرفة المقاصدية لتتلاءم مع وظيفتها المنهجية.

ويهدف **ثالثًا** إلى رسم بعض المعالم الهادية إلى الانتقال بالدَّرس المقاصدي من مرحلة التأريخ والتمجيد والتجزئة إلى آفاق المنهج والرؤية المتكاملة.

### 1-2- منهج البحث وآلياته:

إنَّ المنهج الذي يُلائم طبيعة البحث، وينتهض لتحقيق مقاصده وأغراضه، مركّب من منهجين:

**أ- المنهج النقدي**، وذلك بالاعتماد على **نظرية المعرفة** التي تعنى بإثارة الأسئلة حول طبيعة العلم ومبادئه، وفرضياتها، ومناهجها، ونتائجها.

---

[1] **القرافي**، الفروق، ( بيروت: عالم الكتب، د، م)، ج2، ص109.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي تروم هنا التفكير في المعرفة المقاصدية من حيث خصائصها العلمية، وشروط قيامها، وكيفية تقدمها، وضبط العوامل المتحكّمة فيها، وذلك اعتمادًا على الوظيفة تارة، وعلى المنهج تارة أخرى.

**ب– المنهج التاريخي**، وذلك من خلال تتبع الجهود الابستمولوجية للمؤسسين الأوائل، كالجويني، والغزالي، والرازي، والعز بن عبد السلام، والشاطبي..

فتظهير الابستمولوجيا يقتضي المرور أولاً بالتاريخ الموضوعي للعلم المدروس، إذ لا يتصوّر – حسبما أكده ببلانشي – دراسة ابستمولوجية غير متشابكة مع تاريخ العلم [1].

### 1–3– تصميم البحث:

ولاحتواء أطراف هذا الموضوع داخل بناء نسقي فقد عملنا على تقسيم البحث إلى المستويات الآتية:

– **الرهان العَلاَئِقي**: من التَفَرُّدِ نحو التَعَاضُد

– **الرهان الإجرائي**: من التَأْريخ نحو العلم

– **الرهان الأسلوبي**: من التَعْقِيد نحو الايضاح

– **الرهان الوَظِيفي**: من التَجْرِيد نحو التَشْغِيل

– **الرهان المرجعي**: من تقصيد الفقه إلى تقصيد الوحي

– **الرهان المنهجي**: من المعلومة نحو المنهج

## 2. الرهان العَلاَئِقي: من التَفَرُّدِ نحو التَعَاضُد:

إنَّ المعرفة – بحسب هنري مونيو– تطرق الباب دائمًا مرتين [2]:

- بمضمونها
- وبالعلاقات الفكرية المرتبطة بها

فإذا طرقت الباب مرة واحدة فإنها ليست هي.

وحينما كان لموضوعات علم المقاصد ارتباط وثيق بمواقع الوجود البشري وأفعال المكلفين، فهي أحوج إلى أن تتعاضد مع مختلف القطاعات المعرفية الإنسانية منها والاجتماعية.

**هذا، ويمكن الحديث عن مستويين من مستويات التعاضد:**

**أ– التعاضد الداخلي:**

وذلك من خلال الربط المنطقي والجمع الوَاعي بين المعرفة المقاصدية والدوائر المعرفية القريبة منها، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم التفسير، وعلم الحديث.. فهي جميعًا متعاونة في تحقيق غايةٍ واحدةٍ، وهي قراءة الوحي بطريقة واعية وراشدة.

---

(1) **ن: عبد القادر بشتة**، الابستومولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، ( بيروت: دار الطليعة، 1995)، ص51.

(2) Henri Moniot ; Didactique de l'Histoire , Ed. Nathan médagogie , Paris, 1993, p218



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب– التعاضد الخارجي:**

وذلك من خلال استكمال النَّظر المقاصدي بعلوم أخرى بطريقة إجرائية تساندية، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية..

ولا يخفى أنَّ الارتباط الواعي مع هذه القطاعات المعرفية يُسهم أعظم الإسهام في ترتيب الأولويات البحثية في علم المقاصد، وفتح آفاق جديدة للتطوير والإبداع.

وقد أثبتت الدراسات المعاصرة في مناهج العلوم أنَّ التجديد المنهجي في أيّ علم من العلوم أكثر ما يكون عند تلاقح حقائق هذا العلم بحقائق العلوم الأخرى التي لها صلة بمسائله وموضوعاته.

ولأجل ذلك كان أحد الأسس والمعايير التي نحكم بها على علم من العلوم هو قدرته على تجاوز حدوده، أي قدرته على أن يصل إلى نتائج معرفية يجد لها توظيفًا في علوم أخرى [1].

وتتأكّد عملية التعاضد الخارجي في هذا السياق اعتبارًا بالوضعية العلمية للمعرفة المقاصدية، فهي لم تبلغ بعد مرحلة النضج والاكتمال لتستغني بنفسها، وتستقلّ بمباحثها، بل هي – في واقع الأمر– بحاجة إلى الإفادة من علوم جزئية محايثة، أو من الفلسفة العلمية الأولى للعلوم الشرعية عمومًا؛ إذ لا يمكن – على حد قول ابن سينا [2]– أن يُبرهَن على مبادئ العلم من العلم نفسه.

**ومما يجدر التنبيه عليه هاهنا** أنَّ الدعوة إلى تفعيل الحضور العلائقي للمعرفة المقاصدية لا يعني الانسياق وراء عقدة المقايسة، من غير استبصارٍ للخصائص المعرفية المائزة، ولا اعتبارٍ للشرطيات التاريخية المختلفة.

نقول ذلك لأننا بتنا نلاحظ على بعض الكتابات التجديدية في المقاصد الميل إلى زج بعض المواد المعرفية لا تناسب مع الحقل المقاصدي، من أفكار فلسفية، وأبحاث لسانية، ومفاهيم اجتماعية..

ولا يخفى أنَّه لا يمكن الوثوق نهائيًا بنتائج هذه الأبحاث في الدرس المقاصدي؛ لأنها ناتجة عن سياقات فكرية مغايرة تمامًا للمنطق المعرفي للعلوم الإسلامية؛ ولأنَّ الالتزام بقوانينها الخاصة مُبْعِدٌ عن الوصول إلى المطلوب في أكثر الأحوال. وقد نقل الإمام السيوطي ( ت911هـ) عن أهل الفلاسفة أنه يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أنَّ إدخال صناعة في أخرى، إنما يكون لجهل المتكلّم، أو لقصد المغالطة والاستراحة، بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم [3].

إنَّ التداخل الابتذالي بين المعرفة المقاصدية ومكتسبات المعرفة الحديثة قد ينتهي بالمقاصد – وهي التي تعاني أصلاً من مشكلة النَّسَق– إلى تفكيك وحدتها المعرفية، وتباعد مباحثها وقضاياها.

وإذا كانت المقاصد لم تحسم علاقتها بعد بأقرب العلوم إليها سببًا ونسبًا، وهو علم الأصول، فكيف نبتغي منها أن تنفتح كليًا على أنظمة معرفية مباينة لها منهجًا ووظيفةً.

---

(1) **ن: عبد القادر الفاسي**، المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، ( فاس: دار توبقال)، ص68.

(2) **ابن سينا**، عيون الحكمة، تحقيق: عبد الرحمن بدوي ، **نقلاً عن عبد السلام المسدي**، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ( طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديد، ط 3، 2009 م )، ص15.

(3) **ن: السيوطي**، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، ت: سامي النشار، ( القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط1 ، 1970 )، ص256.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**والقول الملخص في ذلك**: أنَّ انفتاح المعرفة المقاصدية على غيرها من المعارف يجب أن يكون مشروطًا بشرطي: التدرج، والترابط المنطقي.

## 3. الرهان الإجرائي: من التَّأْريخ نحو العلم:

يقول المثل القديم في الفنون الحربية اليابانية: « الذي يعرف الأشياء الجديدة، ويعرف كذلك الأشياء القديمة، هو وحده الذي يستطيع أن يصبح مُعَلِّمًا حَقِيقِيًّا » [1].

إنَّ هذا المثل يصدق تمامًا على المعرفة المقاصدية، التي تَعْتَبِر دراسة « تاريخ المقاصد» فَرَشًا ضُرُورِيًا لا مَعْدَى عنه في إعادة تشكيل الفعل المقاصدي الماضي في ذهن الدَّارس.

لكن قد لا يطول التفكير قبل القول: إنَّ كثيرًا من الكتابات المقاصدية المعاصرة لم تتجاوز بَعْدُ ثقافة المداخل والمقدّمات ( الكتابة التمهيدية )، حيث ظلّت تعرض الموضوعات المقاصدية عَرْضًا هو أَقْرَبُ إلى التَارِيخ منه إلى التَكْوِينِ المُبْتَكَرِ، والتَجْدِيدِ المُسْتَأْنَفِ.

ولا يعني هذا نعيًا على هذه « المداخل التاريخية » ولا انتقاصًا من قيمتها المعرفية، وإنما الغرض هو تحديد وظيفية التاريخ في علم المقاصد، إذ لا ينبغي أن تقنع الدراسات المقاصدية بالاتجاه الأرشيفي الذي يقتصر على التعريف بعلماء المقاصد، واسترداد مقولاتهم وأفكارهم، بل لا بد من الاعتماد على نظرية الاستقصاء (Inquiry) التي تعنى بتحليل القضايا والأفكار الكامنة في العلم، وتظهير الأسس والشروط الإبستمولوجية التي أنتج بها العقل المقاصدي مُنجزاته المعرفية.

وتُوغل بعض الدراسات المقاصدية في التأريخ لعلم المقاصد لتصل به إلى القرن الأول من الإسلام، ظَنًّا منها أنَّ المعنى العلمي البسيط للاجتهاد المصلحي يُشَكّل بداية حقيقة لعلم المقاصد.

ولا يذهب عنا الفرق بين « اعتبار المقاصد » و« صياغة المعرفة المقاصدية »، فاعتبار المقاصد كان مرافقًا لعملية التعامل مع النّصوص، حاضرًا في النَّظر الفقهي والتفسير وشرح الحديث، وكل الأدلة النَّصِيَّة والعقلية تتوخَى المقاصد وتهدف إليها، وما تغيّر الأحكام بتغيّر الأعراف والزمان والمكان إلا مظهر من مظاهر دوران هذه الأدلة في نطاق المقاصد الشرعية.

أما المعرفة المقاصدية – بالمفهوم الابستيمي [2]– فلم تظهر إلا على يد الإمام الجويني (ت478هـ) الذي أماط اللثام عن وجه هذه الحسناء المخدّرة، وعَرَّفَ بها حقّ التعريف، فعلى يديه انتقل القول المقاصدي من المرحلة المفاهيمية ( الجنينية) إلى المرحلة النَّسَقية.

---

(1) **إيمانويل والرستاين**، علم الاجتماع الغربي–مساءلة ومحاكمة–، ترجمة: محمود الذوادي، ( فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1432–2011)، ص43.

(2) إنَّ المتأمّل في طبيعة العلم، من حيث كونه « عِلمًا »، يجد أنه يمر بثلاث هي: المفهوم، ثم النسق، ثم المنهج.**ن: فريد الأنصاري**، المصطلح الأصولي عند الإمام الشاطبي ( فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1424–2004) ، ص49 بتصرف.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## 4. الرهان الأسلوبي: من التَعْقِيد نحو الإيضاح:

من المعلوم أنَّ لكلّ علم لغته الخاصة التي تصف مصطلحاته وتعبّر عن قوانيه، وهي تمثل في الغالب سجّله التاريخي.

وحينما كانت الخاصية المهمّة للقوانين العلمية تكمن في بساطتها اللفظية وتقريبها الصِّدْقي، فإنَّ أكبر خطر يَتَهَدَّدُها ويقصيها من عالم التداول، هو إخراجها بلغة متشابكة ومعقدة.

بل تذهب كافة الدراسات المنهجية المعاصرة إلى أنَّ اللّغة الواضحة هي إحدى شرائط العلمية في أيّ علم؛ فلا يمكن الجزم بعلمية علم ما إلا بناءً على دقة مصطلحاته ووضوح خطاباته، فالمعرفة « لا تثمر حتى تكون على قدر عقول المخاطبين بها » [1].

ومما يُلاحظ على بعض الكتابات المقاصدية جنوحها إلى التعقيد اللّغوي الذي يستعصي في بعض الأحيان حتى على الجماعة العلمية، بل ونجد أصحابها يُفاخرون بهذا اللّون من الاستكراه، ظنًّا منهم أنَّه دليل على قوّة الفكرة وعمقها.

**والذي نقول في هذا ونحوه:** أنَّ الإبداع المعرفي لا يكون بالإغراب الذي لا تفهمه الجماعة العلمية المتخصّصة، وقد استهجن أبو عليّ الفارسيّ صنيع الرّماني في المزج بين اللغة النحوية والمنطقية، ونَصُّ عبارته: « إن كان النَّحْوُ ما يقوله الرُّمَاني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء » [2].

كما أنكر أبو المعالي الجويني ( ت478هـ) على الذين « لا يعتنون بنهايات البيان وإذا فَصَّلَ مُفَصِّلٌ، كان ظاهر تفصيله مخالفًا لإطلاق الأولين، ولا مخالفة »[3]، وصَرَّح في موضع آخر أنَّ: « مُعظمُ العماياتِ في مسائل الفقهِ من تركِ الأولين تفصيلَ أمور كانت بيّنةً عندهم » [4].

ويعود سبب هذا التعقيد – في نظري– إلى استدماج اللغة الفلسفية والفكرية في الخطاب المقاصدي، على نحو يندّ عن اللّغة الوظيفية التي انبثق منها هذا العلم، وهي لغة واصفة تتسم بالدّقة والدلالة المباشرة.

وقد أوضح الشاطبي ( ت790هـ) أنَّ السَّلف قصدوا في سبيل في إثبات الأحكام التكليفية أيسر الطرق وأقربها إلى عقول الطالبين، لكن من غير ترتيب مُتَكَلَّفٍ، ولا نظم مُؤَلَّف [5].

كما أشار البزدوي ( ت489هـ) إلى ضابط مهم في استدماج المصطلحات الغريبة، وهو عدم طغيانها على المعاني التي يرشحها ذلك العلم، ونَصُّ عبارته: « والفقه عزيز جدًا وقد غَلَبَ الجدليون غلبة عظيمة واقتنعوا بدفاع الخصوم، وَرَضوا بعبارات مزوّقة فاضلة عن قدر الحاجات، والعبارات قوالب المعاني، فإذا زادت على المعاني كانت من فضول القول. والواجب على الفقيه أن يكون جلّ عنايته مصروفًا إلى طلب المعاني، ثم إذا هجم عليها فلا بأس أن يكسوها بالكسوة الحسنة ويبرزها عن خدرها في أحسن مبرز فيصير

---

(1) **طه عبد الرحمن**، تجديد المنهج في تقويم التراث، ( الرباط، المركز الثقافي العربي، ط1، 1994)، ص299.

(2) **السيوطي**، بغية الوعاة في طلقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل، ( بيروت: المكتبة العصرية)، ج2، ص181.

(3) **الجويني**، نهاية المطلب، ت: عبد العظيم الديب، ( الرياض: دار المنهاج، ط1، 1428-2007)، ج10، ص4.

(4) ( م، ن)، ج5، ص185.

(5) **ن: الشاطبي**، الموافقات، ت: مشهور آل سلمان، ( الرياض: دار ابن عفان، ط1، 1417-1997)، ج1، ص70.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعنى كالعروس تترفل في حلية وجللة، فأما إذا اشتغل بالعبارات وأعرض عن المعاني وكان جلّ سعيه في التهوين على الخصوم وإيقاعهم في الأغاليط بعبارته خفي الحقّ والصّواب فيما بين ذلك » [1].

## 5. الرهان الوَظِيفي: من التَجْرِيد نحو التَشْغِيل:

إنَّ أهم ما يُمَيِّز الاجتهاد المقاصدي – على الأقل من النَّاحية النَّظرية– : ارتكازه على دالة المصلحة، وهي دالة كونية تتحسّس مواقع الوجود البشري، وتدنو من كافة مجالات الحياة.

وإذا جاز لنا أن نصف مهمّة الفقه بأنها **تشريع للمجتمع**، وأنَّ مهمّة أصول الفقه هي **التشريع للعقل**، فمهمّة المقاصد هي **تجسير الفجوة بين المجتمع والعقل.. بين النّص والواقع..بين الشريعة والحياة.. بين النّزول والتنزيل**.

هذا من النّاحية النَّظرية، أما في واقع الأمر فإنَّ البحث المقاصدي المعاصر يشكو – في الجملة– من **ضعف الجانب التشغيلي الحصولي**، أين تحولت أكثر مباحثه إلى أرشيف تاريخي، وأنطولوجيا وصفية.

ومن يَتقَرَّ صنيع العلماء القدامى مع المقاصد يقف على سعة استعمال لهذا النوع الحيوي من المعرفة في مختلف المجالات، فأبي زيد البلخي عالج بها الموضوعات البيئية، والجويني توسل بها في تظهير كليّ المصلحة في الإيالات الشرعية، وأبي يوسف قارب بها الموضوعات الاقتصادية، وابن خلدون حَلَّل بها الظواهر الاجتماعية..

ولم يكن للشاطبي أن يندّ عن هذا الصنيع، فقد أولى المناحي الوظيفية اهتمامًا ظاهرًا في موافقاته، مُعَبِّرًا عنها بالواقع تارة، وبالتجربة تارة أخرى، وبالوجود تارة ثالثة [2].

إنَّ التركيز على تفعيل المواطن الحصولية ( التشغيلية) في المقاصد من شأنه أن يسهم في تنقيح العلم من الداخل وينفخ فيه روح الممارسة والفعل؛ لأنَّ الذي « يجعل العلم علمًا ليس لغته أو نتائجه، بل أهدافه الوظيفية » [3].

وقد كان الشاطبي محقًا حينما أوضح أنَّ العلم الشرعي ليس بمطلوب إلا من جهة ما يتوسّل به إليه، وهو العمل، فكلّ علم لا يفيد عملاً فليس في الشرع ما يدل على استحسانه، فإن ظهر فيه اعتبار جهة أخرى؛ فبالتبع و القصد الثاني، لا بالقصد الأول [4].

## 6. الرهان المرجعي: من تقصيد الفقه إلى تقصيد الوحي:

من المُسَلَّم به عند علمائنا أنَّ أحكام الشريعة الإسلامية إنما شُرِّعَت رعاية لمصالح الخلق في العاجل والآجل، وبعض هذه المقاصد منصوص عليه في القرآن الكريم، والسّنة الشريفة على وجه التصريح، وبعضها على وجه الإيماء والتنبيه، والدوران والإخالة، والسبر والتقسيم، وبعضها منضبط وظاهر بحيث لا يختلف النَّظار في تحديده والاعتداد به [5].

---

(1) **الدبوسي**، قواطع الأدلة ، ت: محمد الشافعي، ( بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418-1999)، ج2، ص185.

(2) **ن: الشاطبي**، الموافقات، ج2، ص292، و ج2، ص294، و ج3، ص217.

(3) Homanc.The Nature Of Social science.Harcourt.new York.1967.p41

(4) **ن: الشاطبي**، الموافقات، المقدمة السابعة، مصدر سابق، ج1، ص73.

(5) **ن: أحمد العبادي**، النظر المقاصدي وسؤال التجديد، ص12.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أنه وبسبب غلبة المنطق الفقهي على المقاصد، تم اعتماد الفضاء الفقهي والمجال الفروعي مناطًا للتقصيد، وغدت الموضوعات الفقهية هي المرجع الرئيس في التأسيس للكليات المقاصدية، واعتبار ضروريتها، وبعبارة أخرى: تمت عملية التقصيد على أرضية الفقه، لا على أرضية النصوص الشرعية.

فحينما نطالع بحوث المقاصد التقليدية نجد أنَّ مراجعها هي دومًا أحكام الفقه الإسلامي التي توصلت إليها مختلف مذاهب الفقه، ولا نجد فيها آيات القرآن الكريم أساسًا لاستنباط المقاصد، وهو فارق له أثر كبير ومعتبر [1].

وبهذا تحوّلت مادة التفكير المقاصدي إلى منهج جزئي تقني الطابع يقنع بالكشف عن الحكم أو تبريره، من غير العناية بعملية الإثمار والإنتاج [2].

لقد كثر بذلك الحديث عن مجالات المقاصد وموضوعاتها، فانتهى إلى اتجاهين [3]:

– اتجاه يحصر المقاصد في مجال الأحكام الشرعية العملية، أي يُطابق بها الفقه بالمعنى الدقيق.

– واتجاه آخر ينظر إلى العملية الفقهية نظرة أوسع، ويرى أنَّ الأحكام الشرعية بما تتضمنه من الأوامر والنواهي ليست هي الأحكام العملية فقط بل هي أحكام العقائد أيضًا، وبالتالي فإنَّ مفهوم المقاصد – درسًا وتطبيقًا– يتسع ليستوعب مقاصد العقائد إلى جانب مقاصد الأحكام الشرعية العملية، التي تتأثر بمسائل الإيمان والتوحيد والإيمان بالغيب.

**والرأي المقنع هاهنا:** هو أنَّ تفعيل المعطيات الوظيفية – التي سبق ذكرها في العنصر السَّابق – متوقف أساسًا على إناطة الاعتبار المقاصدي بمبدأ مرجعي مهيمن على كافة المصالح، فبهذا وحده تغدو الموضوعات المقاصدية متطابقة مع النظام التشريعي المحمدي.

ولا سبيل إلى تحقيق هذا الغرض، ودرك دقائق مصالح الخلق، إلا بالرجوع إلى نصوص الوحي الخالص، فهي مصدر اليقين في العلوم الإسلامية، فهو بمثابة « الأرغانون الأول » الذي يحوي علم الأولين والآخرين؛ فكل « علم من العلوم منتزع من القرآن، وإلا فليس له برهان » [4].

وحتى لا تُتَهم المقاصد بمخالفة منطق الكتاب يجب إعطاء الأولوية للنصوص القرآنية، وإعادة الأولوية لها، بما يوجب أن يكون هو المهيمن على ما سواه من مرجعيات، ليحتل موقع الصدارة في بناء المفاهيم والتصورات والأحكام المقاصدية.

**وبعبارة أخرى:** ندعو إلى قرآنة علم المقاصد، وذلك من خلال تظهير دور القرآن في التأسيس التشريعي، أي أن نكون قرآنيين – بالمعنى العام للمصطلح لا الخاص– عندما نمارس عملية التقصيد، لا بد من الشعور بالنص القراني في التناول المقاصدي ( الروح القرانية).

---

(1) ن: **جاسر عودة**، مقاصد الشريعة الاسلامية كفلسفة للتشريع الإسلامي، رؤية منظومية، تعريب عبد اللطيف الخياط، ، ( فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2012)، ص34–35، بتصرف.

(2) ن: **معتز الخطيب**، الوظيفة المقاصدية، مجلة إسلامية المعرفة، ع48 ، **وجمال الدين عطية**، نحو تفعيل مقاصد الشريعة، ص16.

(3) ن: **محمد كمال الدين إمام**، قضايا مقاصدية، العدد 154، 2005، بتصرف.

(4) **الزركشي**، البرهان في علوم القرآن، ( بيروت: دار المعرفة، )، ج1، ص8.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا كان منهج الشاطبي في بناء المعرفة المقاصدية البداءة بنصوص الكتاب المؤصّلة للكليات العامة، فعادة ما نجده يمهّد استدلالاته التأصيلية بقوله: « والدليل على ذلك الاستقراء » ...ثم يبدأ في سرد النصوص الشرعية سواء قرآنية أو حديثية، لينتقل بعد ذلك إلى تزكية استنتاجاته النَّصية الشرعية بأقوال الفقهاء وما أدى إليه اجتهادهم. وما ذلك إلا إيمانًا منه بمركزية المعرفة القرآنية ، فكلّ « أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل في الكتاب والسنة » [1] .

وهذا النَّظر اقتضاه طه جابر العلواني فيما اصطلح عليه « المقاصد العليا الحاكمة »، وهو مباين عن المعهود عند الأصوليين من حيث الوسائل ومنهج الإثبات [2].أي أنَّ الكليات الضرورية مقصودة فقهًا اجتهاديًا وتراثًا علميًا، لا استقراء نَصِّيًا أو ورودًا شرعيًا [3].

**فإن قيل:** إننا نرى عددًا وافرًا من الدراسات التي تعنى بتظهير مقاصد القرآن الكريم ومقاصد السنة النبوية ؟

**فالجواب من وجهين:**

**أولها: موضوعي:** وهو أنَّ أغلب هذه الدراسات تنتمي إلى مقاصد الخطاب ( المقاصد اللغوية)، ولا علاقة لها بالمعرفة المقاصدية بمفهومها الإبستيمي.

**وثانيهما: إجرائي:** وهو أنَّ أصحاب هذا الاتجاه لا ينظرون- في الغالب- إلى المقاصد من خلال النصوص، بل يأتون إلى النَّص بمقاصد جاهزة.

## 7. الرهان المنهجي: من المعلومة نحو المنهج [4]:

إنَّ قيمة المعلومات والمفاهيم المقاصدية تتأتى من إمكانية توظيفها ضمن إطار منهجي مترابط، يضمن لها حسن التوظيف داخل الحقل الفقهي وخارجه.

---

(1) **الشاطبي**، الموافقات، مصدر سابق، ج4، ص189.

لكن يذهب أحد الباحثين إلى رأي مخالف، فينص على أنَّ الشاطبي كان في وسعه أن « يختار طريقًا آخر لرسم صورة المقاصد الكلية في نظرنا أقصر الطرق إلى الهدف وذلك بأن يباشر الفحص والتقصي في الحقل الأكثر خصوبة، أي في دائرة المعنى القرآني، بدلا من هذا البحث المضني في الفقه ومتراكماته، وكان في مقدوره أن يكتشف منظومة أسمى وأرفع من مقاصده الخمس، التي لم تكن غير تطبيقات وتفاصيل لمقاصد أعلى منها وأشمل، غير أن الفضاء الفكري لم يكن ليسمح بأكثر مما قدمه فقهاء المقاصد على امتداد قرنين، وهو أمر طبيعي وواقعي، أما غير الطبيعي فهو توقف العقل الفقهي عند الشاطبي وعدم المبادرة إلى نقده أو نقضه، وبالتالي عدم تحريك البحث نحو أفق المزيد من المعاصرة » **ن: حسن محمد جابر**، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر، تأسيس منهجي وقرآني لآليات الاستنباط ، ( بيروت: دار الحوار، ط1 ، 2011)، ص12

(2) **ن: طه جابر العلواني**، مقاصد الشريعة، ص138، **وعبد الحميد الوافي**، بناء المصطلح المقاصدي، مجلة الدراسات المصطلحية، ع11، 1433-2011، ص330.

ويُشار إلى أنَّ الرؤية الأصولية تقتصر على بيان العلة أو الحكمة أو الوصف المناسب الكامن في الحكم الشرعي.

(3) **الحسان الشهيد**، إشكال التقصيد الكلي بين النص والفقه والواقع، ص14.

(4) نعني بالمنهج هنا ذلك النسق المنتظم الذي تندرج في إطاره القواعد ذات القاسم المشترك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمعلومات لوحدها لا تخلق معرفة ما لم تدخل في بنية معرفية متسقة لها أصولها تستند إليها ودلالات تؤديها، وهذا لن يكون إلا من خلال نظرية في المعرفة موضوع البحث، ولا نعني بذلك أن يخلق الباحث نظريته فذلك من صنع أعلام فكر وأصحاب مدارس، وإنما يكون له موقف منها ودور في تأصيلها وتكييفها والتجديد فيها بقدر ما تمده ثقافته العلمية وما يفرضه التطور في العلم، وتفرزه حقائق الواقع [1].

فمن خلال هذه الآلية تتفرد ذوات الباحثين، ويتمايزون كعلماء منتجين، وتصبح للنظرية الواحدة آلاف التفسيرات التي تتكامل فيما بينها.

وبغياب هذا التأصيل تتشابه الكتابات وتتكرر نسخها في الموضوع الواحد، وينزوي مع مرور الوقت داخل السجلات التجريدية، لتبلغ –كما يقول دولاكروا – حَدِّ التبذير والفوضى [2].

وبما أنَّ المعرفة المقاصدية « علم دقيق من أنواع العلم »[3] يبحث في مادة متغيرا جدا ( المعنى )، فإنه بحاجة إلى نموذج تفسيري منضبط يستدّ به النَّظر المقاصدي.

**وفي وُسعنا القول:** إنَّ الملفات البحثية في المقاصد بحاجة إلى نظريات تجديدية في المنهج، أكثر من نظريات جزئية، وأحكام متشعبة؛ فالمنهج هو الذي يضمن لنا التصحيح الحقيقي للعلوم، ويمنع من عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها. يقول شيخ الإبستمولوجيين الفرنسيين غاستون باشلار: « حين يغيّر العلم من مناهجه يصبح أكثر منهجية » [4].

وقد لاحظ الشاطبي – وهو واضع التعاليم المقاصدية ومخرجها من القوّة إلى الفعل – أنَّ الانسياق وراء المعلومات الجزئية والأحكام المتشعبة عمل عقيم لا يصنع معرفة منتجة، فكشف منذ البداية أنه يعتمد على « الاستقراءات الكلية » ، فاشتملت بذلك موافقاته على « مقاربة نسقية متكاملة للفقه المقاصدي » [5].

وبهذا يمكن اعتبار الشاطبي أول من قام بمحاولة تركيبية لإقامة نسق مقاصدي متكامل، عرض فيه نظرية المقاصد بعد أن كانت قبله عبارة عن معاني مفرّقة، وقد تميز طرحه بـ: التنظيم الذاتي، والحجج الإقناعية، والاستقراءات الكلية، واقتناص القطعيات من الظنيات.

ومن أجل التمهيد لهذا التوظيف المنهجي استهل كتابه بجملة وافرة من المقدمات المنهجية، هَدَفَ من خلالها إلى ترتيب الصّلة بين العلوم الشرعية، وبيان الأطر الحقيقية التي تتحرك فيها عملية التقصيد.

---

(1) **ن: محمود قمبر**، فلسفة التعليم الجامعي، منوئرات عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص154.

(2) M.MAINGUENEAUinitiation aux methodes de l analyse de discours .hachette.1976.p9

(3) **ابن عاشور**، مقاصد الشريعة، ت: محمد ابن الخوجة، ( قطر: وزارة الأوقاف، 1425-2004)، ج3، ص51.

(4) bachelard .épistémologie .paris.P.U.F.1947.P :129

(5) **إدريس هاني**، الإيديولوجية المقاصدية، مجلة المحجة، ع16، 1429-2008، ص44.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتأكد تفعيل سؤال المنهج في الدرس المقاصدي، اعتبارًا بالدوافع الأساسية الكامنة وراء إنشائه، فالقول المقاصدي تأسَّسَ نتيجة لقصور منهجي في علم الأصول، ومحاولة تخليص علم الأصول من الدَّال اللفظي والانسداد المعرفي، فهو وليد « مأزق النموذج الأصولي التقليدي الذي استنفذت المدارس الفقهية طاقاته في أحكامها الشرعية القياسية» [1].

إنَّ الكتابة في المقاصد إذا لم تنضبط بنموذج معرفي تفسيري يُحَلِّل عددًا لا متناهي من القضايا، فإنَّ البحث فيها سيتحول إلى استيراد كمي للمعارف ونمط غير موضوعي من الشروحات، وهذا ما أطلق عليه عبد الوهاب المسيري « الذئب الهيغلي المعلوماتي » [2].

ولعل مما يُعين على رسم نماذج تفسيرية منهجية كلية: ما يتميز به الفكر المقاصدي من «كونه فكرًا كليًا يأبى الانحسار في ظواهر الأدلة الجزئية، دون وصلها مع الأدلة الكلية » [3].

## 8. المحصلة النهائية:

في ختام هذه الورقة البحثية أود أن أعرض أبرز الأفكار والقضايا التي لاحت لي من خلال معالجة هذا الموضوع، وذلك من خلال النقاط التالية:

1- لاَحَظَ البحث أنَّ الارتباط الواعي مع هذه القطاعات المعرفية يُسهم أعظم الإسهام في ترتيب الأولويات البحثية في علم المقاصد، ويفتح آفاقًا جديدة للتطوير والإبداع.

2- قَرَّرَ البحث أنَّ انفتاح المعرفة المقاصدية على غيرها من المعارف يجب أن يكون مشروطًا بشرطي: التدرج، والترابط المنطقي.

3- كَشَفَ البحث أنَّ الإغراق في جانبي التأريخ والوصف للمعرفة المقاصدية دون الوعي بالمنطق الداخلي الذي انبنت عليه، من شأنه أن يُفَوِّت علينا فرصة التطوير والتحديث.

4- أَرْجَعَ البحث سبب غموض بعض الكتابات المقاصدية المعاصرة إلى استدماج اللغة الفلسفية والفكرية في الخطاب المقاصدي، على نحو يندّ عن اللّغة الوظيفية التي انبثق منها هذا العلم، وهي لغة واصفة تتسم بالدّقة والدلالة المباشرة.

5- كَشَفَ البحث أنَّ التركيز على تفعيل المواطن الحصولية ( التشغيلية) في المقاصد من شأنه أن يسهم في تنقيح العلم من الداخل وينفخ فيه روح الممارسة والفعل؛ لأنَّ الذي « يجعل العلم علمًا ليس لغته أو نتائجه، بل أهدافه الوظيفية ».

**6-** يرى البحث أنَّ تفعيل المعطيات الوظيفية متوقف أساسًا على إناطة الاعتبار المقاصدي بمبدأ مرجعي مهيمن على كافة المصالح، فبهذا وحده تغدو الموضوعات المقاصدية متطابقة مع النظام التشريعي المحمدي.

ولا سبيل إلى تحقيق هذا الغرض، ودرك دقائق مصالح الخلق، إلا بالرجوع إلى نصوص الوحي الخالص، فهي مصدر اليقين في العلوم الإسلامية.

---

[1] **الريسوني**، حوارات القرن، مع جمال باروت، ص106.

[2] **ن: عبد الوهاب المسيري**، رحلتي الفكرية، في البذور والجذور والثمر، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008)، ص166-176.

[3] **أحمد العبادي**، النظر المقاصدي وسؤال التجديد، ص15.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- أَكَّدَت الدراسة أنَّ الملفات البحثية في المقاصد بحاجة إلى نظريات تجديدية في المنهج، أكثر من نظريات جزئية، وأحكام متشعّبة؛ فالمنهج هو الذي يضمن لنا التصحيح الحقيقي للعلوم، ويمنع من عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها.

8- انتهى البحث إلى أنَّ علم المقاصد هو علم فتيّ في طور النموّ، ولم يصل بعد إلى درجة قصوى من الدّقة في تحديد بنائه الاصطلاحي، وتركيبه التقعيدي، وفي وضع أقانيم لقضاياه الإشكالية ذات البعد المنهجي.

**وإنَّ هذه الورقة إذ تستخلص هذه النتائج، فإنها تُوصي بالآتي:**

- تزامنًا مع الدعوة إلى إعلاء المعرفة القرآنية في عملية التقصيد، فإنَّ الورقة تدعو إلى الاجتهاد في تحدّيد الإطار القرآني الذي يتحرك فيه عملية التقصيد.

- كما تدعو الورقة إلى توظيف مكتسبات الدرس الإبستمولوجي في نقد وتطوير المعرفة المقاصدية، وذلك بحسبانه المدخل الطبيعي لتجسير العلاقة بين المعرفة المقاصدية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

إنَّ الرهان الأكبر للمقاصد في عالمنا الإسلامي هو أن يحصل لها وعي بأنها لن تستطيع التأثير في الفضاء العمومي ( ذا التداول الكوني) ما لم تعمل هي نفسها على تغيير نفسها بنفسها، وذلك عن طريق تجديد أسئلتها، وتوسيع آفاقها، وتحديث رهاناتها.

**تلك هي أهم الآفاق التي آثرت أن أختم بها هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن يكون فيه ما يفيد إخواني المهتمين بتطوير الدرس المقاصدي، والله المسئول أن يبلغ به السؤل ، ويُقابله بالقبول ، إنه خير مأمول.**

**وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

## 9. لائحة المصادر والمراجع:


- **إيمانويل والرستاين**، علم الاجتماع الغربي-مساءلة ومحاكمة-، ترجمة: محمود الذوادي، ( فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1432-2011)
- **جاسر عودة**، مقاصد الشريعة الإسلامية كفلسفة للتشريع الإسلامي، رؤية منظومية، تعريب عبد اللطيف الخياط،، ( فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 2012)
- **الجويني**، نهاية المطلب، ت: عبد العظيم الديب، ( الرياض: دار المنهاج، ط1، 1428-2007)
- **حسن محمد جابر**، المقاصد الكلية والاجتهاد المعاصر،( بيروت: دار الحوار، ط1 ، 2011)
- **الدبوسي**، قواطع الأدلة ، ت: محمد الشافعي، ( بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418-1999)
- **الريسوني**، أحمد، حوارات القرن، مع جمال باروت، ( بيروت، دار الفكر).
- **الزركشي**، البرهان في علوم القرآن، ( بيروت: دار المعرفة
- **السيوطي**، جلال الدين، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، ت: سامي النشار، ( القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط1 ، 1970
- **السيوطي**، بغية الوعاة في طلقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل، ( بيروت: المكتبة العصرية)




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الشاطبي**، الموافقات، ت: مشهور آل سلمان، ( الرياض: دار ابن عفان، ط1، 1417-1997)
- **طه عبد الرحمن**، تجديد المنهج في تقويم التراث، ( الرباط، المركز الثقافي العربي، ط1، 1994)
- **طه جابر العلواني**، مقاصد الشريعة، ص138، **وعبد الحميد الوافي**، بناء المصطلح المقاصدي، مجلة الدراسات المصطلحية، ع11، 1433-2011، ص330.
- **فريد الأنصاري**، المصطلح الأصولي عند الإمام الشاطبي ( فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1424-2004)
- **القرافي**، الفروق، ( بيروت: عالم الكتب، د، م)
- **عبد القادر بشتة**، الابستومولوجيا مثال فلسفة الفيزياء النيوتونية، ( بيروت: دار الطليعة، 1995)
- **عبد القادر الفاسي**، المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية، ( فاس: دار توبقال)
- **عبد السلام المسدي**، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ( طرابلس الغرب: دار الكتاب الجديد، ط 3، 2009 م)
- **ابن عاشور**، مقاصد الشريعة، ت: محمد ابن الخوجة، ( قطر: وزارة الأوقاف، 1425-2004)
- **عبد الوهاب المسيري**، رحلتي الفكرية، في البذور والجذور والثمر، ( القاهرة: دار الشروق، ط1، 2008)
- **محمود قمبر**، فلسفة التعليم الجامعي، ( عمان: نشورات عالم الكتب الحديث، 2013).

- **المقالات المنشورة:**

- **إدريس هاني**، الإيديولوجية المقاصدية، مجلة المحجة، ع16، 1429-2008،
- **معتز الخطيب**، الوظيفة المقاصدية، مجلة إسلامية المعرفة، ع48

- **الدراسات الأجنبية:**

-Henri Moniot ; Didactique de l'Histoire , Ed. Nathan médagogie , Paris, 1993, p218
-M.MAINGUENEAUinitiation aux methodes de l analyse de discours .hachette.1976.p9
-bachelard .épistémologie .paris.P.U.F.1947.P :129
-Homanc.The Nature Of Social science.Harcourt.new York.1967.p41



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com